

Distr.: General
10 December 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية
للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين
الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ
الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات
الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من مؤسسة المستقبل الجديد، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز
استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

160113 160113 12-63900X (A)



البيان

القضاء على أعمال العنف ضد النساء والفتيات واستئصالها وتمكين الضحايا والناجيات

يعد العنف بأي شكل من الأشكال انتهاكاً لحقوق الإنسان. فالعنف ضد النساء والفتيات وباء يولّد صوراً أخرى من التحيز الجنساني، والعنصرية، والاستعلاء على المسنين، بالإضافة إلى التمييز على أساس الدين، و/أو الآراء السياسية أو أي آراء أخرى، والاختلافات الثقافية/العرقية، والوضع الاجتماعي والاقتصادي. فهو يعزز سطوة الرجل، وتهديده، ورهبته، وقوته، وسيطرته. ولإيجاد عالم يتخلص تماماً من هذه العناصر وبمنعها، يجب أن نركز عليها بصورة مباشرة. فقد أصبح العنف ضد النساء والفتيات قضية متطورة. ومن الضروري أن تكون الدول أكثر إيجابية في إنفاذها للقوانين والسياسات القائمة، وأن تعرف أين توجد الثغرات، وأن تبادر إلى وضع السياسات التي تعالج هذه الثغرات. وبالإضافة إلى تقييم السياسات القائمة، فإن الأشكال الجديدة من السلوك والمواقف يجب أن تمكّن النساء والرجال على حد سواء من إيجاد سبل مبتكرة من أجل التصدي لجميع أشكال العنف. وأخيراً، فإن كافة الجهود المبذولة لمنع جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليها ستكون بلا جدوى دون صياغة وتنفيذ خطة عمل تتصدى للمتهمين و/أو الدول التي يحتل أن ترتكب مثل هذا النوع من أعمال العنف البشعة، سواء كانت دولاً كبيرة أم صغيرة.

الوقاية الأولية

يتطلب العنف ضد النساء والفتيات مزيداً من التركيز على المسؤولية. وتبدأ الوقاية عن طريق الاعتراف بأن العنف ضد النساء والفتيات يعد مشكلة خطيرة لها تداعيات كثيرة يجب التعامل معها من منطلق ثقافي، وبطريقة شاملة ومتكاملة. فإيجاد ملاذ آمن للمرأة تعبّر فيه بحرية عن نفسها، دون تعقيب أو سخرية أو ردود فعل سلبية لتجربتها وآرائها وتعليمها وعملها، وحريتها في التعبير عن أفكارها وفلسفتها، ليس سوى بداية لما سوف يلزم عمله من أجل إرساء قاعدة للوقاية. ويعد التواصل المفتوح والأمن والصريح ضرورياً أيضاً.

وإيجاد منبر للنساء والفتيات والسماح لهن بالتعلم واكتساب المعرفة عن الوقاية، حتى يتسنى لهن الكشف عن علامات العنف المحتملة في وقت مبكر، من شأنه أن يضع العراقيل في طريق العنف، وسرعان ما سيقضي على العنف بصورة كلية. ويجب على الدول توفير الحماية للمرأة، ومنحها اللجوء السياسي للحفاظ على حقوق الإنسان الخاصة بها، ولكي

تحيا حياة كريمة وتحقق النجاح. وهذا من شأنه أن يكسر دائرة العنف الجهنمية. والتهرب لا يعمل إلا على زيادة المشكلة، إذ يؤدي إلى التسامح دون القيام بأي عمل رقابي ضد المتهم. ومهما يكن نوع العنف، فإن تقاسم التجارب بين الضحايا مفيد للفتيات الشابات. فيمكن استخدام هذه الجلسات كوسيلة للكشف عن علامات التحذير للوقاية من حالات أخرى مماثلة. فالحصول على المعلومات يزيد من الوعي. والسماح لأولئك الذين واجهوا، و/أو يواجهون و/أو سيواجهون عملاً من أعمال العنف لكي يعبروا عن أنفسهم إنما يوفر حلاً مثمرًا. ويجب أن نضع نصب أعيننا أن هذه التدابير الوقائية تمثل تحدياً، نظراً لأن كثيراً من النساء لا زلن يعشن في خوف من انعكاسات الإفصاح و/أو اتخاذ موقف استباقي.

النهج المتعدد القطاعات

لقد تطور العنف ضد النساء والفتيات ليصبح مشكلة نظامية، إذ تجاوز العنف المنزلي، والاعتصاب، والاتجار بالبشر، والاعتداء اللفظي أو البدني، ضمن أشكال أخرى. وقد اتخذ العنف شكلاً جديداً، حيث أصبح عدم الاحترام الجارح والقسوة من بين الظواهر. ولدى وسائل الإعلام وأفراد المجتمع الآخرين دور حاسم في هذا الصدد، في وقت أصبحت فيه المرأة بالنبد، أو الوصم، أو العار، أو الفضيحة بسبب تجرؤها على الإفصاح أو المعارضة و/أو الاعتراض. وبينما تنتقل هذه الأحاسيس من ثقافة إلى أخرى، إلا أنه من المهم أن نضع وندعم نهجاً لا يشوه سمعة المرأة التي أصبحت ضحية و/أو التي نجت من العنف. وكما أعلن في مناسبة جانبية نظمتها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، فإن كثيراً من هذه الأعمال الوحشية تحدث في المنزل. وهكذا، يمكن أن نستنتج أن هناك ميلاً لدى الرجال لأن يكونوا عدوانيين، ولأن يرتكبوا أعمال العنف. ونظراً لأن النساء و/أو الأطفال أقل قوة، فإنهم يعيشون في خوف ويصبحون مقهورين في الأحوال العادية. ومن المؤسف أن المرأة نفسها تلجأ في بعض الأحوال إلى القمع، فتدين الأخريات وتمنعهن من الإفصاح عما حدث لهن.

واتخاذ نهج متعدد القطاعات من شأنه أن يعني مزيداً من المشاركة من جانب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فتمنح اللجوء السياسي في بلدان توفر الحماية للمرأة التي تلتزم التحرر من جميع أشكال العنف. وسيكون هذا بداية لإيجاد ملاذ من أجل التحرك بصورة تدريجية نحو عالم يتم فيه القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات بصورة كاملة. وتحتاج النساء والفتيات إلى نيل حرية التعبير، وتقاسم تجاربهن دون إدانة: فالتحرر من الخوف بحاجة إلى حماية.

الاستجابة للضحايا/الناجيات

تعد الحماية سبيلاً للوقاية بدلاً من تمجيد السلوك. فقد أطلق ثوار طالبان الرصاص على رأس فتاة من باكستان تبلغ من العمر ١٥ عاماً وتدعى ملالا يوسفزاي لأنها أبدت جرأة وشجاعة في الحديث صراحة عن التعليم. فكانت عبارات التأييد والحب التي تدفقت عليها غامرة. وتلقت علاجاً رفيع المستوى في أحسن مرافق المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية من الإصابات التي لحقت بها نتيجة لما أظهرته من جرأة. ويطالب كثيرون بمنحها جائزة نوبل للسلام. وأعلن الأمين العام للأمم المتحدة يوم ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ "يوم ملالا" وقدم غوردن براون رئيس وزراء المملكة المتحدة السابق والمبعوث الخاص الحالي المعني بالتعليم العالمي التماساً باسمها. وقد استهدفت الأنسة يوسفزاي بسبب أفكارها وتطلعاتها لأن تكون فتاة متعلمة، وبسبب تأثيرها على الأخريات لكي يتركن بصماتهن على المجتمع ويصبحن أقوياء ويفصحن عن آرائهن. وهناك أخريات مثلها لديهن نفس الشعور، ولكنهن يخشين أن يتعرضن للضرر الذي تعرضت له وأن يصبحن من ضحايا العنف. وعندما يتعلق الأمر بالاستجابة للضحايا/الناجيات، فإن الاستجابة هي التي تحدد النغمة السابقة. وهي استجابة يجب أن تكون فطنة ومحسوبة، نظراً لأنها قد تكون مكلفة و/أو مفيدة، وستؤثر في خيارات الأخريات في المستقبل.

تقاسم المسؤوليات على قدم المساواة بين المرأة والرجل، بمن فيهم مقدمو الرعاية في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

تتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن ضمان سلامة وأمن جميع مواطنيها، لتوفير الرعاية المباشرة، والاهتمام بالضحايا. ونظراً لأن الرجال هم الذين يرتكبون أعمال العنف ضد النساء والفتيات بصورة أساسية، فمن المتوقع أن يتنقل فيروس نقص المناعة البشرية بهذه الطريقة أيضاً. واستناداً إلى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، يعد العنف ضد النساء والأطفال أحد الأسباب والنتائج لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية. فالعنف والتهديد باستخدام العنف يعرقلان قدرة المرأة على حماية نفسها من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية و/أو إبداء رأيها في العلاقة الجنسية الصحية. فنسبة النساء اللاتي تعرضن للعنف البدني أو الجنسي أو كليهما من جانب العشير في حياتهن تتراوح ما بين ١٥ و ٧١ في المائة. وتتراوح نسبة انتشار التجربة الجنسية الأولى القسرية بين المراهقات اللاتي تقل أعمارهن عن ١٥ عاماً ما بين ١١ و ٤٨ في المائة على المستوى العالمي.

وفي الولايات المتحدة، يعتبر العنف ضد المرأة مشكلة واضحة بدرجة كبيرة. واستناداً إلى مراكز مراقبة الأمراض والوقاية منها، قد يكون من الأرجح أن تستخدم المرأة التي تعرضت للاعتداء الجنسي العقاقير المخدرة كوسيلة للتغلب على المشكلة بخلاف المرأة التي لم تتعرض في حياتها لمثل هذا الاعتداء، أو تجد صعوبة في رفض الجنس غير المرغوب، أو تستعيز عن الجنس بالمخدرات، أو تمارس أنشطة جنسية بالغة الخطورة. وكانت النساء، كمجموعة، تمثل ٢٣ في المائة من حالات الإصابة الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية في عام ٢٠٠٩، و ٢٥ في المائة من المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية في عام ٢٠٠٨. وتوجد امرأة واحدة بين كل ١٣٩ امرأة أصيبت في مرحلة ما من حياتها بفيروس نقص المناعة البشرية. والمرأة الأمريكية الأفريقية واللاتينية معرضة بدرجة أكبر لخطر الإصابة بهذا المرض. وكانت المرأة تمثل أكثر من ٢٥ في المائة من المصابات بمرض الإيدز من بين ٢٤٧ ٣٤ امرأة أجريت لهن اختبارات الإيدز في عام ٢٠٠٩، وتمثل قرابة ٢٠ في المائة من حالات التشخيص التراكمية للإيدز (بما في ذلك الأطفال) في الولايات المتحدة حتى الآن.

ويجب أن يكون الرجال في الصدارة وأن يكونوا مسؤولين عن أعمالهم. وتقدم المشورة على كافة المستويات للمتهمين، والضحايا، وبين الرجال والنساء، وكذلك عقد جلسات مباشرة تضم الأولاد الذكور من فئة عمرية مبكرة، يمكن أن يساعد أيضاً على زيادة تقاسم المسؤوليات بالتساوي.

التوصيات

يمكن القضاء على أعمال العنف ضد النساء والفتيات، وتمكين الضحايا والناجيات عن طريق:

- (أ) هيئة بيئة مأمونة وبمناخ آمن عن الأضرار تتيح للضحايا أن يتناقشوا، ويتقاسموا تجاربهم ويستمعوا، بعيداً عن المعتدين؛
- (ب) تنظيم دورات وتدريب للدفاع عن النفس، بالإضافة إلى دورات تثقيف ودورات خاصة بالتكنولوجيا؛
- (ج) توجيه مزيد من النساء في الوظائف الحكومية لتولي مناصب صنع القرار؛
- (د) مقاضاة الدول، وتحميلها مسؤولية أكبر عن العنف ضد النساء والفتيات؛
- (هـ) ممارسة الضغط على الدول لتكون أكثر استباقية ومشاركة في الإجراءات القانونية التي تلتزم العدالة للضحايا، وتحميل المرتكبين المسؤولية عن أعمال العنف ضد النساء والفتيات؛

- (و) الاعتراف بالاختلافات الثقافية وإيجاد سبل لمعالجتها، بالإضافة إلى إشراك الأطفال الذكور في سن مبكرة، وتعريفهم بأن العنف ضد المرأة مرفوض بأي شكل من الأشكال؛
- (ز) تشجيع الشراكات الثقافية العالمية التي تساعد على نشر صور أكثر تنوعاً عن المرأة، بالإضافة إلى تشجيع برامج الدراسة في الخارج؛
- (ح) استخدام أفضل الممارسات من المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والدول الأعضاء، والأفراد؛
- (ط) تشجيع المشاركات في الأنشطة الفنية للتعبير عن الذات مثل الموسيقى، والتصوير، والرسم، والرقص.
- ومع تعزيز المرأة لقوة أفكارها وأفعالها في العالم، يجب أن يستجيب العالم أيضاً لاحتياجات المرأة، ومطالبها وآدميتها. ومن الأمور الحيوية أن نواصل الإصغاء والاستجابة تبعاً لذلك لتأمين مستقبل فعال للشباب وتدريب عقولهم فيما يتعلق بالسلوك غير المقبول المتمثل في العنف ضد النساء والفتيات.